نشرة صحفية
للأمم المتحدة

للنشر فورا

بيان صادر عن أداما دييننغ، المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية، وجنيفر ولش، المستشارة الخاصة للأمين العام المعنية بمسؤولية الحماية، بشأن الحالة في العراق

(نيويورك، ١٢ آب/أغسطس ٢٠١٤) يدين أداما دييننغ، المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية، وجنيفر ولش، المستشارة الخاصة للأمين العام المعنية بمسؤولية الحماية، بأشد العبارات ما أفادت به التقارير عن إعدام نحو ٥٠٠ من أفراد الطائفة اليزيدية في سنجار والمناطق المحيطة بها بشمال العراق على يد أفراد مما يسمى الدولة الإسلامية. وهما يعربان أيضا عن جزعهما إزاء التقارير التي تفيد بقيام ''الدولة الإسلامية'' باختطاف نحو ١ ٥٠٠ من النساء والفتيات اللائي ينتمين إلى الطوائف اليزيدية والمسيحية والشبكية.

وأعلن المستشاران الخاصان للأمين العام ''إن هذه التقارير صادمة إلى أقصى حد. وهي تبين، بوضوح تام، الانعدام التام للإنسانية لدى مرتكبي هذه الجرائم''. وأضافا قائلين إن هذه الأعمال ''تشكل انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وللقانون الإنساني الدولي وقد ترقى إلى مستوى جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. وربما تشير أيضا التقارير التي تلقيناها عن أعمال ارتكبتها ''الدولة الإسلامية'' إلى خطر حدوث إبادة جماعية''.

وأفادت التقارير بأن ما يقدر بـ ٢٠٠ ألف شخص قد لاذوا بالفرار قبل قدوم المقاتلين إلى منطقة سنجار في محافظة نينوى بشمال العراق. وذكرت التقارير أن ''الدولة الإسلامية'' أنذرت من يبقون، وكثيرون منهم من الأقليات، مثل المسيحيين واليزيديين، بأن عليهم أن يعتنقوا المذهب السني أو يرحلوا. ويدين السيد دييننغ والسيدة ولش هذه الممارسة، ويذكّران الجناة بأن الاعتداءات على أي أفراد أو جماعة على أساس هويتهم أو هويتها، بما في ذلك هويتهم أو هويتها العرقية أو الدينية، محظورة بمقتضى القانون الدولي.

ودعا المستشاران الخاصان، دييننغ و ولش، مجلس الأمن إلى إعطاء الأولوية لحماية المدنيين في رد المجلس على الأزمة الحالية، ولا سيما لحماية الأقليات الدينية الضعيفة. وأعربا

عن تأييدهما التام للجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتقديم المساعدة الإنسانية المنقذة للأرواح إلى الطوائف التي شردها زحف ”الدولة الإسلامية“.

ويذكّر المستشاران الخاصان جميع الأطراف بأن جميع رؤساء الدول والحكومات قد التزموا، في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي الذي عُقد في عام ٢٠٠٥، بحماية سكانهم من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، بما في ذلك التحريض عليها، وبتقديم المساعدة للدول التي تمر بضغوط كي تفي بمسؤولياتها تجاه سكانها. وأكدا أن ”محنة سكان العراق الحالية“ تستدعي بذل جهد متضافر من جانب مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة، الإقليمية والعالمية على حد سواء، لكفالة حصول الضحايا على ما يحتاجون إليه بشدة من دعم ولتفادي ارتكاب المزيد من الجرائم الفظيعة.

*****

لاستفسارات وسائط الإعلام يرجى الاتصال بـ:

Marion Arnaud

Outreach Officer

Office on Genocide Prevention and the Responsibility to Protect

http://www.un.org/en/preventgenocide/adviser/

رقم الهاتف: +12129636275

البريد الإلكتروني: arnaud@un.org